

زيادة الأجور لم تشبع نهم وسائط النقل في درعا

درعا- الوطن

أصدر المكتب التنفيذي محافظة درعا بناء على جلسته المنعقدة في ٢٠١٦/٦/٢١ وعلى أحكام القانون ١٤ لعام ٢٠١٥ وقانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم ١٠٧ لعام ٢٠١٦ عدة قرارات تحدد بدل أداء خدمات نقل الركاب بوسائل النقل بنسب لا تراعي زيادة سعر البنزين والمازوت الأخيرة فقط بل تأخذ بالاعتبار أيضاً تبدل معظم خطوط السير الرئيسية ضمن الظروف الراهنة بين أغلبية المدن والقرى والبلدات حيث أصبحت المسافات التي تقطعها وسائط النقل طويلة جداً نتيجة إغلاق بعض الطرق ومغالها إغلاق المجموعات المسلحة الطريق الغربي من درعا إلى البادية والمزيريب وما يتبعها العديد من القرى والاضطرار إلى سلوك طريق درعا الأوتستراد وصولاً إلى جسر غزالة ثم دامل وطفس فالمزيريب وهذا مايزيد مسافة الطريق بأكثر من ٢٠ كم وتكثر الحالة كلما تقدم الطريق باتجاه المنطقة الغربية والحال تقاس على المنطقة الشرقية من المحافظة، وبالطبع فإن زيادة التعرفة التي حسبت على أساس المسافات الحقيقية وزيادة المحروقات مقبولة لوسائط النقل في حال توافرت المحروقات لها بالسعر النظامي ولا مبرر حينها لأي زيادة في التعرفة، لكن المفارقة أن أجور النقل التي كان يتم تقاضيها قبل رفع المحروقات تفوق الأجور المحددة حديثاً وحسب متابعين فإن تلك الوسائط لن يردعها أحد عن تجاوز التسعيرة وبالآرقام فإن بدل أجر نقل الركاب في السرفيس من درعا إلى دامل يبلغ ١٢٥ ليرة سورية في حين الراجح ٢٠٠ قبل رفع المحروقات الأخير وسيلي ذلك رفع جديد للأجر الراجح والحال يقاس على خط درعا الشجرة فالحدود ٣٣٠ ليرة والراجح ٨٠٠ وإلى طفس المحدد ١٦٥ والراجح ٢٥٠ وإلى بصرى ٢٥٠ والراجح أكثر من ٥٠٠ وإلى إزرع ١٤٠ والراجح ٢٥٠-٣٠٠ ليرة وإلى الصنمين ٢١٥ والراجح ٣٥٠ وإلى دمشق المحدد ٤٧٠ والراجح ٨٠٠ ويتوقع أن يزيد إلى ١٠٠٠ ليرة والفوضى هذه في أجور السرفيس تنطبق على التاكسي وخاصة التي تعمل داخلياً ضمن مدن وقرى المحافظة حيث تتقاضى زيادة بنحو ٢٥٪ عن المحدد للتاكسي على خط درعا - دمشق قسماً فهي بمعظمها سياحية خاصة وقد كانت تتقاضى أجراً للراكب ١٥٠٠ وبعد زيادة المحروقات أصبحت تأخذ ٢٠٠٠ ليرة علماً أن كلا من التعرفتين محققتان وفاحشتان قياساً للمحدد للتاكسي النظامية المرخصة ٨٠٠ ليرة سورية وما تقدم يدعو الجهات المعنية إلى ضبط ما يحدث إنصافاً للطلاب والموظفين الذين يعدون من أكثر المتضررين باستغلال أجور النقل مقابل أن تكون هذه الأجور منطقية تحقق ريعية مناسبة للسرفيس والتاكسي.



الطب السوري بخير

«أطباء سورية» تعلن عن استشهاد ٨٣ طبيباً خلال الأزمة

حسن لـ الوطن: لا نقص في الكوادر الطبية وسورية ما زالت منتجة للأطباء وليست هزمة ٢٥٠٠ طبيب يدرسون الاختصاص في دمشق وحدها



محمد منار حميجو | أعلن تقيب أطباء سورية عبد القادر حسن أن عدد الأطباء الذين استشهدوا خلال الأزمة وهم على رأس عملهم بلغ ٨٣ طبيباً، لافتاً إلى أنه منذ يومين استشهدت طبيبة أثناء أداء عملها في محافظة حلب. وفي تصريح لـ«الوطن»، لفت حسن إلى أنه على هيبة الدولة وعدم التطاول على العاملين مستقبلاً، المحروقات تلك التجمعات، لافتاً إلى الروتين الكبير واستمر وقبول، ومشدداً على أهمية استمرار محطة سادوك بالعمل وعدم توقفها لأي سبب من الأسباب نظر للغة المواطن بها. بدوره محمد الجبر عضو المكتب التنفيذي المختص عرض حاجة تجمعات الناشرين بريف دمشق من مادة المازوت وضرورة زيادة الطلبات إلى طلب واحد يومياً لتلك التجمعات لتأمين احتياجاتها من مادة المازوت، على حين طالب جابر أبو حسين بتنظيم توزيع تعبئة الغاز المتواجدة على أرض المحافظة. أما المهندس علي زيتون مدير التجارة الداخلية فأشار إلى أن عدد الطلبات الشهرية من المازوت ٣٩ طلياً أي ما يعادل ٨٦٠ ألف لتر، أما عدد طلبات البنزين ٢٦ ما يعادل ٥٧ ألف لتر، من جانبه المهندس محمد عويد رئيس وحدة تعبئة الغاز أشار إلى أن إجمالي عدد الأسطوانات التي تمت تعبئتها منذ بداية العام يبلغ ١٠٤٢٧٠ أسطوانة والوحدة تخدم مناطق المحافظة، إضافة إلى بعض القرى من ريف دمشق والمتاخمة للقنيطرة.

أكثر من ٣٠٠ مراسلة ومكانك راوح..! المحافظ يعترف: أرسلنا وساطات لوزارة النفط لتوفير مقومات العمل بوحدة تعبئة الغاز

القنيطرة - خالد خالد | ما زال مسلسل معاناة وحدة تعبئة الغاز في محافظة القنيطرة مستمرا وغياب مقومات العمل هي السمة الغالبة حتى إن محافظ القنيطرة ذهب بعيداً عندما قال: إن حالة وحدة تعبئة الغاز دفعتنا لإرسال (وساطات) إلى وزارة النفط من أجل توفير مستلزمات العمل بالوحدة. وعلى أرض الواقع فإن وحدة تعبئة الغاز بالعراء بلا مكاتب أو محارس أو أي مقومة من مقومات العمل إضافة إلى النقص الكبير بعدد العاملين والعدد الحالي اثنتان فقط رغم أن وحدة التعبئة تم إعدادها عام ٢٠١٣. وفي بداية اجتماع لجنة المحروقات أمس أبدي محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر انزعاجه لغياب جدول الأعمال وأسماء أعضاء اللجنة والغياب والحضور. لافتاً إلى أن هناك مديريات بالمحافظة ما زالت تراوح بالمكان، ومضرة في خدمة المواطن رغم أن الإرباب لتقديم الخدمات الأفضل والأفضل لينعكس ذلك إيجاباً على أبناء المحافظة من حيث تشيئهم في بيوتهم وأراضيهم وعدم ترك المحافظة، متأسلاً عن كيفية إعادة الألق للقنيطرة وبعض دوراتها مكانك راوح. ولت المحافظ إلى وجود أكثر من ٣٠٠ مراسلة مع وزارة النفط لتحسين واقع العمل في وحدة تعبئة الغاز وتوفير أدنى مقومات العمل ولكن حتى تاريخه لم يتغير شيء، حتى وصلت الأمور إلى إرسال (وساطة) لوزارة النفط من أجل ذلك، منوهاً بأن معاناة القنيطرة مع وزارة النفط تتمثل بعدم تفعيل فرع المحروقات

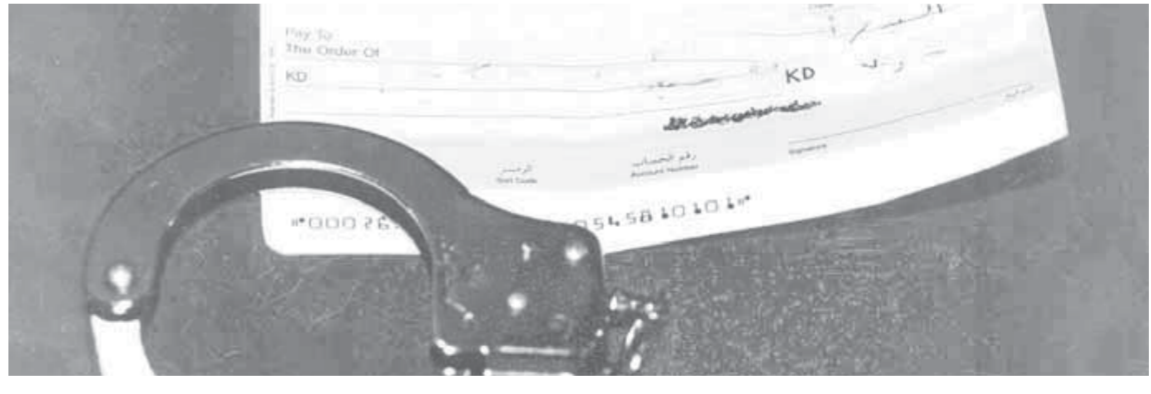
وعما يتعلق بمشروع قانون المنشآت الطبية بين حسن أنه تمت مناقشته من اللجنة المختصة في مجلس الشعب بعد تقديم الملاحظات عليه ومن المتوقع أن يعرض تحت القبة خلال الفترة القادمة، مشدداً على ضرورة أن يكون له دور كبير في تطوير القطاع الصحي في البلاد سواء كان خاصاً أم عاماً ووضع ضوابط جديدة لترخيص المنشآت الطبية. ويشترى النسخة الموجودة في مراكز التصوير. ووجدنا أنهم سيتواصلون مع الاتحاد السوري ويقيمون بجولة رقابية على مراكز التصوير في أنحاء المدينة!!

الدول العربية وخاصة الخليجية للعمل فيها، ضارباً مثلاً أن عدداً لا بأس من الأطباء عرضت عليهم فرص عمل من الإمارات وبالتحديد من دبي وبأجور مرتفعة إلا أنهم رفضوا. وأشار حسن إلى أن النقابة حريصة على التمسك بأبلائها باعتبارهم ثروة يجب عدم التفريط بها بسهولة ولذلك فهي تعمل دائماً على حل مشاكلهم بأسرع وقت ممكن وتحسين وضعهم المعيشي، ولا سيما في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها البلاد. ونوه حسن إلى الإنجازات الطبية التي أنجزت في ظل الأزمة رغم الصعوبات الكبيرة التي

اختلاسات في مالية السويداء

تزوير إيصالات خزينة ونسخ أختام المالية انتحار موظف مالي بعد توقيفه ٤٨ ساعة

السويداء - عبير صيموعة | رغم أنه لم يمض على توقيفه ٤٨ ساعة بتهمة تصديق عقود بشكل مباشر وباستخدام أختام دائرة الضرائب غير المباشرة خلسة وتأشيرته من قِبلها وإعطاء إيصالات خزينة غير حقيقية حتى وجد المدعو «نضال» غم العامل لدى قسم المتابعة وإدارة الديوان في مديرية المالية في السويداء منتحراً في زنتائه شقاً ليثير كثيراً من التساؤلات التي فرضت نفسها وأهمها كيف استطاع المذكور الحصول على أداة انتحاره تلك ومن سهل له ذلك علماً أنه تم إحالته إلى التحقيق منذ خمسة أشهر من إدارة المالية كما تم كف يده عن العمل بعد أن قامت لجنة مؤلفة من رئيس قسم الواردات ورئيس قسم الشؤون الإدارية ورئيس دائرة الضرائب غير المباشرة ورئيسة اللجنة الرقابية بالتحقيق فيما نسب إليه وتحويله إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بعد أن اعترف بما قام به من مخالفة للقوانين ليضع فيما بعد وبالتحقيقات أن قضية التزوير تلك قد تعدت أوقات الدوام الرسمي بعد أن تم العثور على نسخ من أختام المالية التي قام بتصنيعها يدوياً في منزله معترفاً في ضبط الشرطة أن إقدامه على تلك الأعمال كان بهدف المنفعة المادية ولا يوجد أي موظف من الموجودين معه في القسم على علم بما قام به أو له أي شراكة، علماً أن أحد الأختام الثلاثة المزورة تبين أن قاعدته مملوءة بالحبر الأزرق وهو دليل على استعماله بشكل غير قانوني ليبقى السؤال الذي يطرح نفسه لماذا أقدم الموظف على الانتحار ومن سهل له ذلك العملية؟ وفي السياق ذاته ظهرت عملية اختلاس وسرقة أخرى من أمين الصندوق «عطا» ش.س الموظف في مالية السويداء بعد أن باشّر عمله في عدلية السويداء أمين صندوق منذ بداية عام ٢٠١٤



حيث بيئت نتائج التحقيق في تلك الاختلاسات خلال التقرير التفصيلي رقم ٤/٧/١٠٥٣/٦م أمين الصندوق المذكور قام باختلاس مبالغ إيصالات عديدة بعد تحريره أرومات مختلفة لتلك الإيصالات حيث قام بتحرير كل إيصال على ثلاث نسخ حيث لم يضع ورق الكربون على الإيصال الثالث بحيث يقوم بتسليم الملف صاحب الإيصال نسختين أما الثالثة فيبقيها فارغة ويقوم بتسجيل معلومات مكلف آخر مع إخفاء أمر القبض للإيصالات المسلمة ليصل مبلغ الاختلاس عن طريق تلك الإيصالات إلى ٢١٧ ألفاً و٧٣٥ ل.س. تم تحصيلها بموجب أوامر قبض صادرة عن محكمة تنفيذ الأحكام الجزائية في السويداء علماً أنه تم تسديد المبالغ المختلسة من أمين الصندوق بأمر القبض رقم ١١٤٣٣٦ إلا أن التقرير التفصيلي عاد ليؤكد عمليات اختلاس جديدة بعد مطابقة الإيصالات المختلسة من الموظف المذكور مع الأصل لبتين وجود مبالغ أخرى مختلسة تتجاوز الـ ٥٠٠ ألف ل.س الأمر الذي أوجب إحالته إلى القضاء ضمن أحكام قانون العقوبات الاقتصادية لينتهي التقرير التفصيلي إلى اعتماد عدد من المقترحات أولها دعوة وزارة المالية للعمل على إلغاء الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة لأمين الصندوق وزوجته ودعوة مديرية مالية السويداء إلى استيفاء الفوائد القانونية عن المبالغ التي اختلسها المذكور وسددها أصولاً من تاريخ الاستحقاق ولغاية تاريخ الوفاء وإبعاده عن أعمال الصندوق وأي أعمال تتعلق بالأمور المالية إضافة إلى تشكيل بعثة مؤلفة من أحد فريقي فرع الهيئة ومفوض من وزارة العدل مهمتها تدقيق ومطابقة الإيصالات المقطعة من العامل وأمين الصندوق لدى مديرية مالية السويداء خلال فترة عمله في صندوق القصر العدلي من خلال المطابقة بين الأرومات المحفوظة بالمالية والأصل الموجود في دوائر المحاكم في السويداء ليلقى السؤال في هذه القضية هل يمكن أن يكون أمين الصندوق جيداً في عمله في عدلية السويداء أم أن هناك شركاء يقيمون في الظل؟ وهنا لابد من الإشارة إلى عدم وجود رقابة

مراكز التصوير داخل الحرم الجامعي تستغل الطلاب بدمشق

محاضرات وأسئلة دورات وملخصات خاصة بثلاثة أضعاف أسعار السوق

الوطن | تشهد جامعة دمشق خلال السنوات الأخيرة كثافة في عدد الطلاب المسجلين فيها والوافدين إليها من جميع المحافظات السورية بعد أن منع الإرباب الجامعات من أداء رسالتها في مناطق تتركز المجموعات الإرهابية. هذا الوضع زاد أعداد الطلاب في جامعة دمشق وبشكل خاص خلال الدورات الامتحانية. هذا الحضور الكبير أغرى مراكز التصوير العاملة داخل الحرم الجامعي برفع أسعار المحاضرات التي تتبعها للطلاب بشكل غير معقول فبعد أن كانت هذه المراكز تشكل مراكز خدمة للطلاب أصبحت تستغل حاجة الآلاف من الطلاب الذين لا تمكنهم ظروفهم من حضور جميع المحاضرات ليشترطوا من مراكز التصوير التي ابتكرت أساليب جذب للطلاب مرة في وضع أسئلة محلولة وأخرى في إعداد ملخصات عن المواد العلمية والحفظية. «الوطن» تلقت عدة شكاوى من الطلاب في جامعة دمشق وبشكل خاص الوافدين إليها من المحافظات الأخرى والذين يتجاوز عددهم الآلاف حول استغلال مراكز التصوير لحاجة هؤلاء الطلاب الذين يعانون من مرارة التهجير وصعوبة الحياة المعيشية. زربنا عدداً من مراكز التصوير في الحرم الجامعي وهي مراكز الحقوق والعلوم والشريعة وتبين لنا صحة المعلومات التي أوردها لنا بعض الطلاب. حيث تقوم هذه المراكز ببيع الملخصات والمحاضرات والأجوبة عن أسئلة الدورات بأسعار عالية لا تتناسب مع دور هذه المراكز باعتبارها مراكز خدمات طلابية. حيث يباع الملخص ١٦ صفحة في مركز الحقوق بمبلغ ٢٥٠ ليرة سورية والقلم الناشر الأزرق من النوعية المتوسطة بمبلغ ٧٥ ليرة وهذا دوالبك. وفي مركز التصوير كلية العلوم تجد تقسيماً واضحاً للسنوات والمواد وهناك كل ما يحتاجه الطالب من محاضرات وحلول للمسائل وغير ذلك والأسعار حدث ولا حرج. سألنا عدداً من الطلاب عن أسباب هذا الاستغلال فقلنا: يتفق كل مركز مع أستاذ المادة ويقدم للمركز ملخصاً وأجوبة عن أسئلة الدورات والمحاضرات ويقوم المركز بتنضيد هذه الموضوعات وتصوير

المدينية!!